

## حملة جديدة تطل أسماء بارزة، تتهم السلطات بالتواصل مع الدول

### والمنظمات من أجل الضغط الحقوقي

قامت السلطات السعودية باعتقال عدد من النشطاء قبيل بدأ رمضان بيوم واحد فقط، وشنت السلطات حملات دهم وتفتيش طالت منازل النشطاء، ثم على إثرها اعتقالهم تعسفياً بطريقة تعمدت فيها السلطات إذلال المعتقلين وترويع أهاليهم في منازلهم. حيث اعتقلت السلطات السعودية كلا من الدكتور إبراهيم المديبغ والأستاذة إيمان النفجان والأستاذة عزيزة اليوسف والناشطة البارزة لجين الهذلول والناشط محمد الربيعة والدكتورة عائشة المانع والناشطة مديحة العجروش وآخرون.



فعند الساعة 2.30 مساءً من يوم الثلاثاء 15 مايو، قامت قوة سعودية بمداخلة منزل الناشطة الحقوية البارزة لجين الهذلول، ثم تم اعتقالها من غرفة نومها واقتيادها إلى سجن الحائر السياسي قبل نقلها إلى جدة. لجين سبق وتم اعتقالها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني عندما قادت سيارتها إلى الحدود السعودية قادمة من أبو ظبي، حيث كانت السلطات تعتقل من تقود سيارتها بتهمة «القيادة دون حمل رخصة قيادة»، إلا أن السلطات السعودية وقعت مع دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقية تسمح باستخدام رخصة القيادة الصادرة من أي بلد خليجي في البلدان الخليجية الأخرى، فحاولت لجين عبور الحدود إلى المملكة العربية السعودية مستخدمة رخصة قيادة صادرة من الإمارات، فلم تكن حينها ترتكب

أية مخالفة، إلا أن السلطات احتجزتها عند المعبر الحدودي في سيارتها طوال الليل. وفي صباح اليوم التالي تم اعتقالها برفقة ناشطة سعودية أخرى «ميساء العمودي»، ثم تم إحالة قضيتها فيما بعد إلى المحكمة الجزائية المتخصصة المختصة بشؤون الإرهاب بتهمة «نشر ما من شأنه تشويه سمعة السلطات»، السلطات السعودية وتحت ضغوط دولية أفرجت عن الهذلول بعد مرور 73 يوماً في السجن ولكن دون أن تغلق ملف القضية.

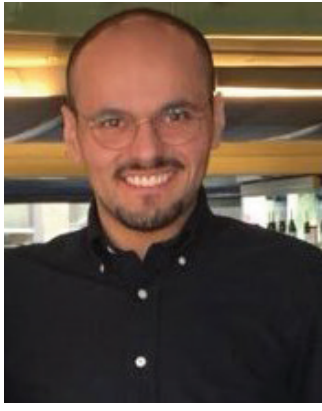


وفي 27 من فبراير الماضي حضرت لجين الهذلول في جنيف الدورة التاسعة والستون للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الناتجة عن اتفاقية سيداو لتعود إلى البلاد في 12 مارس الماضي وتحتجز في المطار، ثم تتم إحالتها إلى سجن الحائر بالرياض لمدة ثلاثة أيام، ثم تم منعها من السفر بعد ذلك وإيقافها عن المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي وتعطيلها عن إكمال مرحلة الماجستير في الإمارات العربية المتحدة.

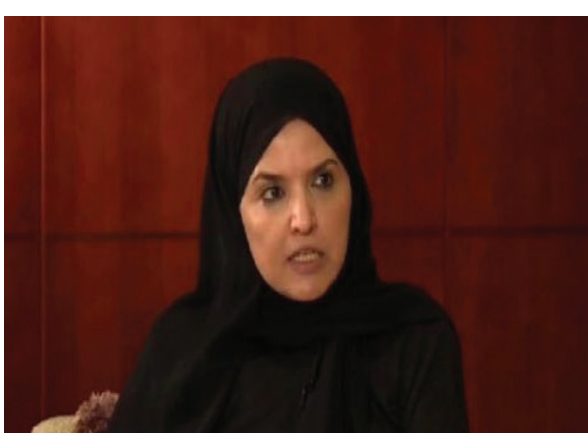
وعند قرابة الثالثة مساءً من نفس اليوم تم اعتقال الناشط محمد الربيعة والذي قد تمت ملاحظته من قبل بسبب دعمه لقيادة المرأة للسيارة.

واعقلت الناشطة مديحة العجروش المختصة في التحليل النفسي، العجروش تقدم من خلال عيادتها المساعدة في العلاج النفسي لعدد من ضحايا التعنيف وكذلك الأطفال اللاجئين في المخيمات في لبنان والأردن، وشاركت العجروش بشكل فاعل في المطالبة بحقوق المرأة وبمساعدة الضحايا.

واعقلت أيضاً المدونة والناشطة الشهيرة إيمان النفجان خريجة جامعة برمنغهام، النفجان ناشطة بارزة في الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام.



وفي الوقت ذاته اعتقلت السلطات الناشطة الأبرز في الدفاع عن حقوق المرأة الأستاذة عزيزة اليوسف، اليوسف هي أستاذة في جامعة الملك سعود وناشطة حقوية بارزة، وكانت من أولى المطالبين بقيادة المرأة للسيارة، ونشطت بشكل بارز في الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق العمال والحقوق المدنية والسياسية، وحاولت إنشاء دار لحماية ضحايا التعنيف وكذلك الفتيات اللاتي لا يتم استلامهن من دار الرعاية إلا أن السلطات قابلت طلبها بالرفض، وازداد التضيق على الأستاذة اليوسف وتكثفت الاستدعاءات والتحقيق معها طوال العام المنصرم، ومنعتها السلطات من التعليق على الأمر الملكي الذي يسمح للمرأة بقيادة السيارة، وهو الأمر الذي فعلته مع جميع ناشطات حقوق المرأة، في حين أو عزت السلطات لعدد من السيدات المقربات من السلطة بشكر السلطات، وأوكل الأمر لسيدات كن يرفض حملات المطالبة بالسماح بقيادة المرأة، واستمر الضغط على الناشطات وفي مقدمتهن الأستاذة اليوسف حتى توقفت عن التغريد على حسابها في موقع تويتر منذ سبتمبر 2017. وفي يوم الخميس 17 مايو اتصل صحفي سعودي بمسؤول بالديوان الملكي ليسأله عن سبب اعتقال الأستاذة اليوسف فكان رد المسؤول: «لكي يعلموا ألا أحد يستطيع لي ذراع السلطة»، وذلك في إشارة إلى أن الاعتقال هو انتقام السلطات السعودية التي من المقرر أن تسمح بقيادة المرأة للسيارة في 24 يوليو المقبل بعد ضغوط شديدة اضطرت السلطات للرضوخ لها.



كما اعتقل الدكتور إبراهيم المديبغ في ذات الوقت، المديبغ الذي عمل سابقاً كعضو في هيئة الخبراء التابعة لمجلس الوزراء السعودي، وهو المحام الأبرز في السعودية والأكثر شهرة، وقد من تولى الدفاع عن القضايا الأكثر حساسية في البلاد ودون مقابل لذلك، فترافع المديبغ عن عدد من أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية حسم، ودافع عن الناشط الحقوقي وليد أبو الخير، ومحمد العتيبي وعبدالله العطوي وعصام كوشك و عيسى النخيفي وعدد كبير من سجناء الرأي الآخرون، المديبغ له مواقف رافضة للجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وهذا -بالإضافة إلى مواقفه الحقوية الأخرى- ما جعل السلطات ترغمه على إغلاق حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر منذ نوفمبر 2017. وفي الخامس من هذا الشهر توجه المديبغ للمطار ليستكمل رحلة علاجية خارج المملكة إلا أنه تقاضى بأنه ممنوع من السفر، وعند محاولته الاستفسار عن سبب منعه من السفر قوبل بالإساءة له والتهديد بالاعتقال بسبب سؤاله عن سبب منعه من السفر، وبقي تحت التضيق والتهديد حتى تم اعتقاله يوم الثلاثاء الماضي.



واعقلت السلطات الدكتورة عائشة المانع، عميدة كلية المانع، وهي أحد أقدم النساء المطالبات بحقوق المرأة، ومشاركة في حملة 1990، ومؤلفة كتاب «السادس من نوفمبر» الذي يؤرخ للحملة التي قادت فيها المانع سيارتها عام 1990 مع عدد من السيدات، حيث تعرضن للسجن والقمع وتشويه السمعة من قبل السلطات، لتعود السلطات وتمارس الدور ذاته مع عائشة المانع وذلك بعد مرور قرابة 28 عاماً.

وقد تحفظت القسط على المعلومات وتوقفت عن الإعلان نظراً لأن السلطات السعودية قد تعهدت بأن تفرج عن المعتقلين خلال يوم أو يومين، وقالت أن الاعتقال هو للتحقيق فقط، إلا أن السلطات السعودية تحاول إصمات المجتمع الدولي بإعطاء معلومات مغلوطة، وعود لا تلتزم بها، حتى يصمت العالم عن انتهاكاتها، وبعدها تقوم بنشر ما يشوه سمعة المعتقلين كما فعلت السلطات السعودية يوم أمس 18 مايو، حيث أعلنت السلطات القبض على مجموعة تتواصل بالسفارات الأجنبية والمنظمات الحقوية بهدف تشويه سمعة المملكة، وذلك في إشارة واضحة إلى الضغوط التي مورست على السلطات السعودية للسماح بقيادة المرأة للسيارة.

وقد قالت السلطات السعودية أنها اعتقلت 7 أشخاص من بينهم عبدالعزيز محمد المشعل، والذي لم تتأكد القسط من اعتقاله، بالإضافة إلى إبراهيم المديبغ وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان ولجين الهذلول ومحمد الربيعة وشخص سابع لم تذكر اسمه، كما لم تذكر السلطات السعودية اسمي الدكتورة عائشة المانع و مديحة العجروش.

إن السلطات السعودية، وفي الوقت الذي تروج لنفسها بأنها سلطات إصلاحية ومنفتحة، إلا أنها على أرض الواقع تمارس أسوأ حملات قمع وترهيب مرت بها البلاد، وفي حين أنها تفتخر أمام العالم بالسماح بقيادة المرأة للسيارة، إلا أنها الآن تعتقل تعسفياً ناشطات وناشطين حملة القيادة، وتدهم منازلهم وتنتهك حقوقهم في انتقام منهم بسبب ضغطهم للحصول على هذا الحق، كما لا يزال في السجون من طالبوا بالسماح بقيادة المرأة للسيارة و حوكموا بسبب ذلك كالدكتور محمد فهد القحطاني عضو جمعية حسم، والناشط الحقوقي وليد أبو الخير، والصحفي علاء برنجي.



إن ما تقوم به السلطات هي حملات ترويج دعائية في الخارج، متزمنة مع حملات قمع وإصمات في الداخل تطل الجميع، يدل بشكل قاطع أن السلطات غير جادة في الإصلاح، وأن كل مآتديه هو للدعاية. وهنا يأتي الدور لكشف هذا القمع الرهيب، وتحذير العالم من الوقوع في تصديق الدعايات السعودية، والتأكيد على أن العمل الحقوقي عمل مشروع لا يستحق العقاب، وأن التهم الموجهة للنشطاء جميعها تهمة باطلة يجب أن تسقط حالاً، وأن يتم الإفراج عن جميع معتقلي الرأي دون تأخير ودون قيد أو شرط.